قضية حجاج الملايو وجاوة في موسم حج عام 1893م/1311هـ "دراسة وثائقية"

سلوى سعد سليمان الغالبي (*)

الملخص

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل قضية الاستغلال الذي تعرض له حجاج الملايو وجاوه في موسم حج عام 1311/1893 هـ على يد كل من أمير مكة المكرمة الشريف عون الرفيق ،و الوالي العثماني أحمد راتب باشا. كما يركز البحث على الدور الذي لعبته القنصلية البريطانية في جدة في سبيل حماية مصالح رعاياها من حجاج الملايو وجاوه عن طريق الضغط على سفيرها في إستانبول ليقوم هو بدوره بالضغط على الباب العالي لإصدار بيان عام في مكة المكرمة يرفع به الظلم عن حجاج شرق آسيا الذين أغلبهم من حجاج الملايو وجاوه. و بسبب تلك المساعي للقنصلية البريطانية تأزمت العلاقات بين نائب القنصل البريطاني في جدة والوالي العثماني لكن الباب العالي استطاع أن يضع حداً لتلك المظالم واستطاع أن يضغط على أمير مكة المكرمة ليصدر بياناً عاماً في 30 يوليو 1893م/1311هـ لرفع الظلم عن الحجاج . وتبع ذلك بيان آخر من السلطان العثماني عبد الحميد الثاني في أبريل 1894م/1312هـ أمر فيه بتخفيف الأعباء المالية عن الحجاج و منحهم كامل الحرية عند تأديتهم لشعائرهم المقدسة في موسم الحج.

(*) أستاذ مشارك، قسم التاريخ ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة الملك عبد العزيز، جدة – المملكة العربية السعودية.

The Affair of the Malay and Javanese Pilgrims during the Hajj Season of 1893AD/1311H "A Documentary Study"

Salwa Saad Sulaiman Al-Ghalbi (*)

Abstract

This research provides an analytical study of the exploitation done to the Malay and Javanese pilgrims during the Hajj season of 1893AD/1311H by both the Emir of Makkah, Sherif Awn Al-Rafiq, and the Ottoman governor, Ahmed Rateb Pasha. The research also focuses on the part played by the British Consulate in Jeddah in order to protect the interests of its subjects – the Malay and Javanese pilgrims – through the pressure exerted on its ambassador in Constantinople. He, in turn, pressured the Sublime Porte to issue a general statement in Makkah relieving the injustice faced by the eastern Asian pilgrims, mainly the Malay and Javanese. Due to the efforts of the British Consulate, relations were strained between the British Vice-Consul in Jeddah and the Ottoman governor. However, the Sublime Porte was able to put an end to the injustice and to pressure the Emir of Makkah into issuing a general statement on July 30, 1893AD/1311H to relieve the injustice facing the pilgrims. That was followed by another statement by the Ottoman Sultan Abdul Hamid II in April 1894AD/1312H, ordering the reduction of the financial burden on the pilgrims and awarding them complete freedom to perform the holy rites during Hajj season.

(*) Associate Professor, History Department, Faculty of Arts & Humanities King Abdulaziz University, Jeddah , Kingdom of Saudi Arabia

مقدمة

كان الحجاز ومازال وسيبقى مهوى أفئدة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها فهو الأرض التي أشرق فوقها دينهم الحنيف وفيه الكعبة المشرفة، ومسجد النبي محمد- صلى الله عليه وسلم - وإليه يحج ملايين من المسلمين في كل عام. كلفت رحلة الحج من الأماكن البعيدة التي أشرق عليها نور الإسلام الحاج الكثير من الجهد والمال لدرجة أن المسافر إلى الحج كان يكتب وصيته قبل سفره لكثرة المتاعب والأهوال والأخطار التي قد يتعرض لها في رحلته إلى الأماكن المقدسة بالحجاز.

سلك الحجاج القادمون لتأدية فريضة الحج طريقين: أولهما: الطريق البري[1]، والثاني: الطريق البحري عبر البحر الأحمر وصولاً إلى موانئ الحجاز. فالحجاج القادمون من الهند وأفغانستان واليمن وحضرموت والعراق وإيران والسودان وجاوه والملايو وزنجبار والصومال كانوا يأتون من جنوب البحر الأحمر عبر مضيق باب المندب. أما الحجاج القادمون من الأناضول والدول الأوروبية التابعة للدولة العثمانية والبوسنة، وليبيا، والجزائر، والمغرب، والصين فكانوا يأتون من شمال البحر الأحمر عبر قناة السويس.[2]

والواقع أن الدولة العثمانية لم تدخر جهداً في سبيل تأمين طرق الحج سواء البرية أو البحرية ومع ازدياد أعداد الحجاج القادمين بحراً في القرن التاسع عشر الميلادي/ الثالث عشر الهجري دخلت الدولة العثمانية في جدل مع كل من أمير مكة من جهة، والدول الأوروبية من جهة أخرى وخاصة بريطانيا التي تدخلت كلما لاحت لها فرصة بحجة حماية مصالح رعاياها البريطانيين.[3]

هذا وقد احتلت السفن البريطانية مكان الصدارة في البحر الأحمر سواء في نقل الحجاج أو التجارة البحرية ثم تلتها السفن الهولندية، الفرنسية، النمساوية، الروسية، المصرية والعثمانية لفترة محدودة. كان حجاج جنوب شرق آسيا والذين من ضمنهم حجاج الملايو وجاوه يأتون بوساطة السفن البريطانية والهولندية فكان لشركات هاتين الدولتين النصيب الأكبر في تجارة الحج.[4]

وبالرغم من حدوث متغيرات في تكاليف الحج إلا أنها لم تؤثر على أعداد الحجاج ففي عام 1893م /1311هـ وصل إجمالي عدد الحجاج إلى (199000) حاج منهم (93000) حاج وصلوا عن طريق البحر و(106000) حاج وصلوا عن طريق البر وكانت التكلفة لحجاج البحر تشمل البنود التالية:

- الرحلة إلى جدة والعودة .
- قارب صغير إلى رصيف ميناء جدة .
- أجرة الجمل بين مدن الحجاز ومنها يوم على الأقل في جدة .

- أجور المطوفين ووكلائهم في المدن الحجازية المختلفة .
- إيجار السكن في مكة المكرمة والمدينة المنورة .
- الطعام ولو أن بعض الحجاج كانوا يحضرونه معهم من بلادهم .
- بقشيش للعمال ومن يقومون بخدمة الحرمين الشريفين .
- شراء الهدايا التذكارية .
- تبديل العملات . [5]

وحيث إن كثيراً من الحجاج كانوا لا يتحدثون العربية، فقد اعتمدوا على المطوفين الذي كانت لهم السيطرة الكاملة على أوجه الصرف لأولئك الحجاج. فهم يتولون العلاقات المعقدة مع سماسرة الجمال، وأصحاب السكن في مكة المكرمة والمدينة المنورة، بل و-أيضا - وكلاء سفن نقل الحجاج إلى بلادهم.[6]

وتؤكد الوثائق التي بين أيدينا أن هؤلاء الحجاج قد خضعوا للاستغلال أثناء تأديتهم لفريضة الحج من قبل الصفوة الحاكمة والصفوة التجارية في الحجاز. ومن أمثلة ذلك اتحاد الشحن البحري الذي تألف من بعض الولاة العثمانيين والأمراء من الأشراف وتجار الحجاز في عام 1883م/1301هـ. حيث اتفقت مجموعة من أعضاء اتحاد الشحن البحري على تحديد أسعار نقل الحجاج واقتسام الأرباح بعد أن وعدوا أمير مكة المكرمة حينذاك الشريف عون الرفيق بن محمد آل عون[7] بأن يدفعوا له مبلغ (5 دولارات) عن كل حاج تنقله سفنهم إلى مضيقي ملقا وجاوه، في حين قرر أمير مكة المكرمة أن يكون مطوفو الحجاج من الرعايا العثمانيين، ومارس ضغوطاته على المطوفين حتى ينضموا للمشروع، كما تمكن من منع الحجاج من مغادرة مكة المكرمة ما لم يكونوا قد حجزوا على سفن المجموعة مما أدى إلى زيادة أسعار التذاكر إلى الضعف.

تم اختيار شيخ المطوفين ليكون مشرفاً على مطوفي حجاج الملايو الذين حددت المجموعة معدل تذكرة السفر لهم على النحو التالي:

- حجاج سنغافورة (Singapore) (32 دولاراً).
- حجاج بينانج (Penang) (30 دولاراً).
- حجاج جاوه والمناطق الأخرى (Java) (40 دولاراً).

وقسمت الأرباح على النحو التالي:

- المطوفين والسماسرة (7 دولارات).

- وكيل المطوف في جدة (1/2 دولارات).
- أمير مكة المكرمة (5 دولارات).
- ربح المجموعة (4 دولارات).
- شيخ المطوفين (دولار)

أما الباقي فتم الاحتفاظ به لملاك السفن الذين كانوا يحصلون في بعض الأحيان على المبلغ كاملاً، وأحيانا أخرى أقل من ذلك بناء على معدل حصة السفينة.[8]

أما مجموعة أعضاء اتحاد الشحن البحري الرئيسيون فهم:

- السيد أوزولد (J.S.Oswald) وهو رعية بريطاني.
- السيد عمر السقاف وهو رعية بريطاني.
- السيد فاندرشيس (Van Derchys) وهو وكيل شركة أوشن ستيمشيب في جدة (Ocean Steamship Company) وهو رعية هولندي.

كان هؤلاء هم مجموعة الشركاء الرئيسيون، أما الشركاء من الباطن فهم التاجر والرعية البريطاني السيد حسن جوهر(**Hasan Jouhur**)[9]، ومترجم القنصلية البريطانية السيد يوسف قدسي (**Yussuf Kudzzis**)[10]، وقنصل هولندا السيد كرويت (**J.A.Kruyet**).[11]

استمرت مجموعة الشركاء في العمل بموجب الاتفاق السابق حتى عام 1888م /1306هـ حين قرر أمير مكة المكرمة الشريف عون الرفيق احتكار نقل حجاج الملايو، وجاوه وذلك بضمهم إلى الحجاج العائدين للهند. وأصدر أوامره إلى شيخ المطوفين بعدم مغادرة أي حاج هندي مكة المكرمة إلى جدة إلا بعد أن يكون قد حجز تذكرة العودة على إحدى سفن المجموعة. علما بأنه قد تم زيادة سعر التذكرة بمعدل 60% واستثنى أمير مكة شخصيتين رئيسيتين من المجموعة الاحتكارية هما الوالي نافذ باشا[12] وأوزولد الذي كان قد تخلى عن مجموعة احتكار الحجاج الجاوه، كما حاول انهاء احتكارهم لها. واتهم القنصل البريطاني بتأييد المجموعتين الاحتكاريتين بطريقة غير مباشرة مما أدى إلى ردة فعل قوية من القنصل البريطاني في جدة أوضح فيها اعتراضه على ما قام به مترجم القنصلية يوسف قدسي.[13]

وفي 23 أغسطس 1889م/1307هـ اعتقل الوالي العثماني نافذ باشا سماسرة الحجاج الهنود وحسب ماذكر فإن عمر نصيف[14]، وعبدالله باناجة[15] كانا هما المسؤولين عن احتكار الحجاج الهنود. وبإلغاء الوالي وظيفة شيخ مطوفي حجاج جاوه والقضاء على الاحتكار[16]، انتحر فاندرشيس الذي كان يشغل منصب قنصل السويد

والنرويج وانهارت بذلك شركته ولكن يبدو أن القرارات التي اتخذها الوالي العثماني لم تستمر طويلا إذ نجح أمير مكة المكرمة بمساعدة بعض أصدقائه في استانبول أن يصدر السلطان أمراً بعزل نافذ باشا.[17] وبعدها تم إعادة تكوين الشراكة القديمة مع كل من السقاف، ونصيف وعبدالله عرب، وكاتب فاندرشيس السابق روبنسون **(Robinson)** وكيل شركة **(Ocean Steamship Company)**.

أعاد هؤلاء الشركاء النظر في أسعار تذاكر العودة لحجاج الملايو وجاوه وتم إجراء تخفيض عليها وذلك على النحو التالي:

- حجاج سنغافورة (30 دولاراً).
- حجاج بينانج (28 دولاراً).
- حجاج جاوه (38 دولاراً).

ولكن حصة أمير مكة المكرمة عون الرفيق والوالي والمطوفين ظلت على ما كانت عليه. بل إن هؤلاء الشركاء حرصوا في بعض الأحيان على التنازل عن بعض الحجاج لشركات أخرى حتى ينفوا عن أنفسهم صفة الاحتكار قدر الإمكان. واستمرت الأوضاع على هذا الحال حتى عام 1893م / 1311هـ عندما حلت شركة نويلز كمباني أوف بافاريا **(Knowels and Company of Bavaria)** محل مجموعة الشركاء السابقين المحتكرين لحجاج الملايو وجاوه.[18]

أما تفاصيل القصة فتعود إلى وصول وكيل شركة **(Knowles)** السيد هيركلوتس **(Herklots)**[19] إلى ميناء جدة يوم 26 فبراير 1893م/1311هـ وبمجرد وصوله ذهب إلى القاضي وأعلن اعتناقه الإسلام وتسمى باسم "عبدالحميد". ولا نستبعد أن الهدف من ذلك هو ضمان السماح له بدخول مكة المكرمة التي لا يسمح لغير المسلمين بدخولها. وفي مكة المكرمة التقى بالشيخ محمد صالح الشيبي[20] وبحضور المترجم الشيخ حسين عبد الواحد عبد الكريم أحد الرعايا الهولنديين. وعرض هيركلوتس على الشيخ محمد صالح الشيبي مبلغ (4000 دولار) مقابل تسهيل لقائه بأمير مكة المكرمة الشريف عون الرفيق والتوسط له حتى يحصل على احتكار نقل حجاج الملايو وجاوه. والواقع أن الشيخ محمد صالح بعد لقائه هيركلوتس اتصل بالسيد عمر السقاف وأخبره بأنه على استعداد بأن يضع العراقيل أمام هيركلوتس شرط أن يدفع له السقاف المبلغ نفسه ولكن السقاف رفض العرض لمعرفته بوجود أشخاص آخرين من ذوي النفوذ سوف ينتهزون هذه الفرصة ويطلبون منه المبلغ نفسه أو من هيركلوتس. عندها ما كان من الشيخ محمد صالح إلا أن مهد الطريق أمام هيركلوتس للالتقاء بأمير مكة المكرمة عون الرفيق وكان هذا اللقاء – أيضا- بحضور المترجم الشيخ حسين المشار إليه سابقاً. أثمر اللقاء عن إبرام اتفاق بين الاثنين قدم على أساسه هيركلوتس مبلغ (6000 دولار) لأمير مكة المكرمة الشريف

عون أي بمعدل (6 دولارات) عن كل حاج مقابل أن يحصل على مساعدته في احتجاز حجاج الملايو وجاوه في مكة وعدم السماح لهم بالمغادرة قبل شراء تذاكر العودة من شركة نويلز وقبل أن يعطيه أمير مكة المكرمة ردّه النهائي اتصل بالسيد عمر السقاف وسأله عما إذا كان على استعداد أن يقدم العرض نفسه لكن السقاف أجاب بالنفي عندها وافق أمير مكة المكرمة على عرض هيركلوتس خاصة وأنه يزيد بمقدار دولار واحد عمّا كان يدفعه له السقاف وشركاؤه. وبعدها صدرت أوامر أمير مكة لشيخ المطوفين لمساعدة هيركلوتس في حجز حجاج الملايو وجاوه في مكة المكرمة بعد أدائهم لفريضة الحج وعدم السماح لهم بمغادرتها قبل شراء تذاكر العودة على سفن شركة نويلزوفي الوقت نفسه وصلت السفن البخارية البريطانية التي استأجرتها نويلز وهي: (**Amarapoora**) و(**S.S.Samoa**). [21]

بعد انتهاء موسم حج عام 1893م /1311هـ بدأ هيركلوتس بالحجز لحجاج الملايو وجاوه بسعر (37 دولاراً) إلى جاوه، و(31 دولاراً) إلى سنغافورة، وعلى الرغم من قيام كل من روبنسون والسقاف بابلاغ جميع المطوفين بأن أسعارهم لنقل الحجاج لن تتجاوز (28 دولاراً) إلى جاوة و(24 دولاراً) إلى سنغافورة إلا أن المطوفين لم يجرؤوا على مخالفة أوامر أمير مكة المكرمة والاتفاق مع هيركلوتس ،بل وأن كل من خالف الأوامر عرض نفسه للعقاب وخير مثال على ذلك ما حدث مع المطوف يوسف قطان[22] الذي أخبرالسيد هيركلوتس أنه يفضل أن يأخذ الحجاج إلى جدة ليحصلوا على أسعار أرخص للتذاكر فكان عقابه على يد أمير مكة المكرمة هو حرمانه من منصب الطوافة الذي كان يشغله، كما طرد أمير مكة المكرمة شيخ مطوفي حجاج الملايو إبراهيم العراقي[23] لأنه رأى أنه لم يقدم المساعدة الكافية للسيد هيركلوتس وعين مكانه الشيخ جمال الزبيدي. بعد هذه الحوادث لم يبقَ من المطوفين من هو متردد في التعامل مع السيد هيركلوتس ولم يكتف أمير مكة المكرمة بذلك بل سخر بعضاً من حرسه لحراسة السيد هيركلوتس كما وفر له اثنين من المحاسبين لمساعدته في مراجعة الحسابات شريطة أن يتسلم نصيبه من الأرباح في نهاية كل يوم. ونتيجة للتطورات السابقة والتي أضرت بمصلحة السيد عمر السقاف وشركائه تقدم بشكوى خلال وجوده في مكة المكرمة إلى الوالي العثماني شفاهة وكان معه مجموعة من حجاج الملايو من الرعايا الهولنديين ومن الأشخاص ذوي المكانة أيضا، إلا أن الوالي ردّ عليهم بأنه لا يمكنه أن يصدقهم. [24]

وبسبب انتشار وباء الكوليرا في مكة المكرمة في ذلك العام غادرها مايقارب من (8000 حاج) إلى جدة عدا حجاج الملايو وجاوة الذين لم يسمح لهم بمغادرة مكة طالما أنهم لم يشتروا تذاكر العودة من السيد هيركلوتس. ولم يكن هذا المنع مباشراً وإنما صدر أمر إلى شيخ سماسرة الجمال بعدم تجهيز جمل واحد إذا لم يقم الحاج أو مطوفة بإظهار الإيصال الصادر من السيد هيركلوتس والموضح فيه استلامه مبلغ التذكرة.[25] وبهذا يكون حجاج الملايو وجاوه قد منعوا من مغادرة مكة المكرمة دون أن يكون هناك دليل مادي على هذا المنع يدين السلطات المحلية في الحجاز.

وبالرغم من كل هذا التضييق من قبل أمير مكة المكرمة الا أن كلاً من السقاف، والسيد روبنسون لم ييأسا وقاما بعمل ترتيبات مع بعض وكلاء السفن مثل الحاج عبدالله عرب وكيل الحاج قاسم يوسف من بومباي، والسيد أوسبرن **(Osborne)** وكيـل شـركة **(Gellatly, Hankey Swell of London)** لتزويدهم بالحجاج على سفنهم ومراكبهم التجارية على أن يشتركوا جميعا في المكاسب كما جرت العادة وكان لدى هؤلاء الوكلاء أربع سفن بخارية جاهزة في ميناء جدة: السفينة الهولندية **(S.S.Drenthe)**، والسفن البخارية البريطانية **(Cyclops)** و**(Ocamps)** و**(Akbar)** ولكنهما فعليا لم يستطيعا أن يقوما بأي عمل طالما أن السيد هيركلوتس مستمر في بيع التذاكر لحجاج الملايو وجاوه في مكة المكرمة.[26]

ويبدو أن احتكار السيد هيركلوتس لنقل حجاج الملايو وجاوه بهذا الأسلوب وإصراره على بيع التذاكر في مكة المكرمة حتى لا ينافسه أحد. قد أدى إلى تدخل القنصلية البريطانية في الأمر لدى السلطات المحلية في الحجاز- رغم أن السفن التي أمنها السيد هيركلوتس للحجاج كانت معظمها سفناً بريطانية – وكان موقف القنصلية البريطانية الرافض ليس فقط بسبب التضييق والحد من حرية التجارة وإنما أيضا بسبب الحد من الحرية الشخصية لحركة رعاياها من الحجاج.

حضر كل من روبنسون، والقنصل الهولندي إلى القنصلية البريطانية واشتكيا من الأسلوب الذي استخدمه هيركلوتس لاحتكار نقل حجاج الملايو وجاوه ودعم كل من أمير مكة المكرمة ، والوالي العثماني له.[27]

ثم ارسل القنصل البريطاني في جدة ويليام شورتلاند ريتشاردس (**William Shortland Richards**) (28) تلغرافاً إلى الوالي العثماني أحمد راتب باشا.[29]

في 30 يونيو كتب فيه "إن من واجبي العمل على حماية مصالح جميع السفن البخارية التي ترفع العلم البريطاني وتحقيق العدالة بينها. لذلك أرجو أن تأخذ هذا بعين الاعتبار وألاّ تسمح لشخص واحد أن يعمل وكيلاً لإحدى البخاريات باحتكار الحجز لحجاج مكة على شركته وحجب الاخرين، وهو الأمر الذي حدث في مكة سراً. وسوف يسرني معرفة ماستقوم به في هذا الشأن لالغاء هذا الاستثناء الذى حدث لمصلحة شخص واحد، وهو ما يعّد ضد العدل والمساواة، وهو ما أتوقع قيامكم به لتحقيق الحياد".[30]

في المقابل رد عليه الوالي قائلاً "إن جميع السفن التي تنتمي إلى الشركات المختلفة وتحمل أعلام حكوماتها الموقرة تنقل من يرغب في ركوبها، والحجاج لديهم الحرية في الاختيار ولا يرغمهم أحد على ركوب اية سفينة محددة. لقد ذكرت أن بعض وكلاء السفن يرغمون الحجاج على الركوب في سفنهم، فإذا كان ذلك يمثل الحقيقة فسوف تكون هذه الحكومة هي أول من يعترض على ذلك، ولكن طالما ان

الحجاج قد اختاروا بأنفسهم الذهاب على أيّ من هذه البخاريات فإن الحكومة لا تستطيع منع أحد من ذلك".[31]

بعدها أبلغ القنصل روبنسون برد الوالي فما كان منه إلا التقدم رسمياً بشكوى إلى القنصلية البريطانية نيابة عن شركة بخاريات المحيط **(Ocean Steam)** ضد إجراء الوالي وأمير مكة المكرمة. وفي اليوم نفسه من وصول رد الوالي وصل خطاب من مكة المكرمة موقع من مجموعة من الحجاج وهم رعايا بريطانيون من سنغافورة يشكون من إرغامهم على شراء تذاكر عودتهم من مكة من السيد هيركلوتس بسعر أعلى من السعر المقدم لهم من وكلاء السفن في جدة ويطلبون مساعدة القنصلية. فما كان من القنصل ريتشاردس الا ارسال تلغراف اخر للوالي أكد فيه ما ذكره له في تلغراف يوم 30 يونيو من استمرار إرغام حجاج الملايو- من الرعايا البريطانيين - على شراء التذاكر من قبل السيد هيركلوتس. كما قام القنصل بإرسال تلغراف ثاني إلى السفارة البريطانية في إستانبول بتاريخ 2يوليو.[32]

رد الوالي العثماني على القنصل بخطاب أوضح فيه ظروف الوضع وأنه قد قام بإنذار المطوفين فكتب قائلا "لم يحضر إليّ أي حاج حتى هذه اللحظة يشكو مما ذكرته من أنه تم إرغام الحجاج وإذا ثبت للحكومة استخدام الإرغام فلن تتردد في إيقاف هذا الأمر لأن هدفنا العمل على راحة الحجاج بكل الطرق وماهو ثابت هو حدوث التراضي بينهما وهذا يبطل وقوع الإرغام"[33]

علق نائب القنصل البريطاني الدكتور عبدالرزاق (**Abdurrazzack**)[34]. على رد الوالي العثماني في تقريره المؤرخ 25 أغسطس 1893م/1311هـ قائلا "إنه مزيج من الادعاء الكاذب مع ذرة من الحقيقة". كما قال "كان الوالي يقف موقفاً سلبياً ويراقب الأحداث دون القيام بأي مجهود للتحقق من ذلك". ثم يكمل "وهو يقول أنه لم يقدم أي حاج شكوى لكن غالبية حجاج الملايو لا يعرفون في الحقيقة سوى لغتهم وبالتالي فإن المطوفين هم لسان حالهم ولكنهم لا يستطيعون القيام بأي عمل يخالف أوامر الشريف الكبير الذي يمكن أن يدمرهم".[35]

كانت أوامر الوالي العثماني إلى رجال الشرطة على نسق تلك التي أصدرها إلى المطوفين حيث ذكر في رده السابق ما نصه "من بين ما ذكرت أنه تم إيقاف الحجاج الجاويين في مكة أيضاً، وهذا أمر غير صحيح، حيث أنني أصدرت أوامري باستمرار إلى الشرطة ليبذل كل الجهد لارسال الحجاج جميعاً ومنهم الجاويين مثلهم في ذلك مثل الحجاج الهنود، ولكن يبدو أن حجاج الملايو لم يستعدوا بعد لمغادرة مكة".[36]

ويقارن نائب القنصل في التقرير نفسه بين وضع حجاج الملايو و الحجاج الهنود من الرعايا البريطانيين، وبين وضع الحجاج الأتراك والسوريين قائلاً "قبل أن يبدأ الحجاج الأتراك والسوريون في الرحيل إلى جدة قام الوالي بإرسال تلغراف إلى

القائمقام باستدعاء جميع وكلاء السفن والترتيب معهم وتزويدهم بأرخص اسعار التذاكر الممكنة للعودة شمالا ثم يكمل قائلاً" وبناء عليه كتب القائمقام إلى هذه القنصلية طالباً منها أن ترسل إلى جميع وكلاء السفن الحضور إلى دار الحكومة لعقد اجتماع كانت أهم نتائجه تحديد أسعار ثمن التذاكر لجميع الموانئ التركية بمبلغ (4 جنيه استرلينى) ولشواطئ شرق المتوسط بمبلغ (3 جنيه استرلينى) وبسبب هذه الترتيبات غادر جميع الحجاج الأتراك والسوريون خلال فترة قصيرة جداً، ولم تقدم مثل هذه المساعدة لأي من الحجاج الاخرين".[37]

منذ يوم 5 يوليو وصل حجاج الملايو من الرعايا الهولنديين بأعداد كبيرة إلى جدة بعد أن دفعوا ثمن تذاكر عودتهم إلى بلادهم من مكة. وقد سلم هؤلاء الحجاج اعتراضهم إلى القنصل الهولندي ولذلك كتب القنصل الهولندي إلى الوالي لإصلاح الوضع وعندما لم يصله أي رد من الوالي أرسل الحجاج إلى قائمقام جدة اسماعيل حقي أفندي[38] الذي استدعى السيد عمر السقاف واستفسر منه عن مدى صحة أسعار التذاكر المخفضة على سفنه. وعندما أكد له السقاف أنه قد حدد أسعاراً أقل بكثير من أسعار السيد هيركلوتس طلب منه أن يقدم له ذلك خطياً. وبعد ذلك اجتمع بوكلاء المطوفين في جدة وأبلغهم أنه من الظلم أن يقوموا بالحجز للحجاج لدى السيد هيركلوتس في مكة وعليهم أن يرتبوا للحجاج مع الوكلاء الذين يقدمون سعراً أقل، وأخبرهم أن للحجاج حرية الاختيار عن طريق استخدام المنادي العام. عندها وجد وكلاء الحجاج أنفسهم في مأزق حرج ولهذا أرسلوا تلغرافات إلى كل من الوالي وأمير مكة المكرمة ولكنهم لم يتلقوا أي رد إلا من وكيل شيخ المطوفين الذي هددهم فيه بعقوبة شديدة إذا خالفوا أوامر أمير مكة وبالرغم من أن السيد هيركلوتس استلم الأموال من الحجاج في مكة المكرمة إلا أنه لم يصدر لهم التذاكر هناك ولكنه أصدر أمراً إلى وكيله في جدة لتسليم المطوفين عدداً محدداً من التذاكر للحجاج الذين سبق وان سلمهم الإيصالات في مكة المكرمة ليقوموا بدورهم بتسليمهم التذاكر بعد استلام الإيصالات منهم. وفي البداية تم تأريخ هذه الإيصالات في مكة المكرمة ولكن هذا التاريخ حذف بعد ذلك ولم يوضع اي تاريخ على الإيصالات كذلك لم يذكر المكان. ولعل ذلك يعود الى رغبتهم في إخفاء أي دليل مادي قد يؤخذ عليهم.[39]

أما قائمقام جدة والذي أرسل تلغرافاً إلى الوالي بالإجراءات التي اتخذها لإعطاء حجاج الملايو حرية الاختيار فقد وصله تعنيف شديد لتدخله في شؤون الحج وبعد ذلك رحل القائمقام إلى إستانبول بعد أن أقاله الوالي من منصبه وعين مكانه محمود نديم أفندي.[40] فإنه يبدو بعد إنهاء الوالي لخدمات القائمقام لم يعد أمام وكلاء المطوفين حق الاختيار ولم يكن أمامهم إلا إرسال الحجاج إلى سفن السيد هيركلوتس، وفي 16 يوليو غادرت السفينة (**Amarapoora**) ميناء جدة إلى جاوه وعلى متنها (1200 حاج) وخلال هذه الفترة استمر الشيخ حسين من الرعايا الهولنديين وقد سبق وأن أشرنا إليه

في القيام بالترجمة بين أمير مكة المكرمة والسيد هيركلوتس ولكن تم استدعاؤه من قبل القنصل الهولندي في جدة. وفي القنصلية الهولندية أقر بجميع ما يتعرض له حجاج الملايو وجاوه في مكة وفور سماع الوالي بذلك الاستدعاء أمر "بطرده من البلاد" وتمت إعادته إلى جاوه عن طريق القنصل الهولندي. ومع استمرار الأوضاع على ما كانت عليه قدم كل من قباطنة السفن البريطانية والهولندية احتجاجاً لقنصلياتهم بسبب عدم وجود ركاب لنقلهم وأيضا بسبب عدم التزام السقاف، والسيد روبنسون بالاتفاقية التي عقدوها معهم لنقل الركاب.[41]

وفي 5 يوليو سافر القنصل البريطاني ريتشاردس لقضاء إجازته وتولى نيابة عنه أمور القنصلية البريطانية في جدة نائب القنصل الدكتور عبد الرزاق[42] والذي استمر في إطلاع السفارة البريطانية في إستانبول على جميع ملابسات موضوع الرعايا البريطانيين من حجاج الملايو وجاوه وطالب السفارة بالتدخل لصالح هؤلاء الرعايا عن طريق الضغط على الباب العالي لإصدار أوامر للوالي وأمير مكة المكرمة بالتوقف عن إرغام الحجاج على شراء تذاكر العودة في مكة المكرمة. ومن خلال ما كتبه نائب القنصل وجدنا أن كلا من الوالي وأمير مكة المكرمة استطاعا أن يبرئا نفسيهما أمام الباب العالي.

عقب ذلك رحل الوالي من مكة المكرمة إلى الطائف تاركا أمر الحجاج بيد أمير مكة المكرمة وأرسل نائب القنصل البريطاني تلغرافاً إلى الوالي العثماني في 17 يوليو مذكراً إياه بالأوامر التي صدرت من الباب العالي بخصوص عدم إرغام الحجاج على شراء التذاكر في مكة المكرمة والسماح لهم بالقدوم إلى جدة حتى يتمكنوا من ركوب أي سفينة يختارونها جاء فيه "بناء على الاتصالات التي وصلتني من سفير جلالتها في القسطنطينية، فقد طلب من جنابكم بناء على الأوامر التي وصلتكم من الباب العالي سرعة إصدار بيان صريح لإيقاف الإرغام الذي وقع على حجاج الملايو من الرعايا البريطانيين والرعايا الذين يتمتعون بحمايتنا من سنغافورة، وبينانج، وبيراك (**Perak**)، وجوهر (**Johore**)، وسيام (**Siam**)، والأماكن الأخرى، بالتوقف عن إرغامهم على دفع الأموال التي حُصّلت منهم في مكة نظير تذاكر السفر، وإرسال جميع المذكورين أعلاه من الحجاج إلى جدة بدون تأخير، حتى يمارسوا حريتهم ويعودوا إلى أوطانهم على البخاريات التي يختارونها وألاّ يبقوا سجناء كما هو وضعهم الآن في مكة، وهي الحقيقة التي يعرفها كل شخص والتي تم إخبار جنابكم بها منذ يوم 16 ذو الحجة بالتلغراف، ثم بخطاب يوم ذو الحجة 17 من الشهر نفسه، وإنني على ثقه بأن جنابكم مضطرون إلى الرد المفيد"[43].

وصل رد الوالي العثماني إلى نائب القنصل البريطاني يوم 18 يوليو ونص على "أن حكومة جلالة السلطان لن تحفز استخدام العنف والقوة ضد الحجاج في مكة الذين هم رعايا حكومتكم المبجلة، وبناء على ما أخبرتكم به مراراً من أنني أصدرت أوامر

مشددة الى المسؤولين بأنه لا يجب جمع الأموال من الحجاج سواء أكانوا من رعاياكم أو العكس ولكن إذا كانت الأموال التي تم تحصيلها من رعاياكم بالإكراه في جدة فإن الإجراءات التي تتبع في هذه الحالة هي من مسؤولياتكم، أما إذا كان رعايا أتراك هم الذين قاموا بتحصيل الأموال ففي هذه الحالة يجب عليكم الرجوع إلى السلطات المحلية" ثم أكمل قائلاً "ولما كان الحجاج أحراراً في اختيار بخاريات أي شركة يرغبون في السفر عليها فإن الحكومة لا تستطيع إرغامهم على تفضيل أي شركة. حيث إن جميع البخاريات التابعة إلى مختلف الشركات والمستعدة إلى أخذ الحجاج الجاويين تضع علم حكومتكم الموقرة، ومنع الخلاف بينهم يقع في دائرة اختصاصكم. أما بخصوص الحجاج الذين تقول إنهم مازالوا في مكة فان الموجود منهم الآن هناك أعداد قليلة حيث إن الغالبية العظمى منهم رحلت إلى جدة، وإذا كان هناك أفراد ما يزالون موجودين فهم قليلون جداً بالمقارنة مع الذين رحلوا طبقاً لما ذكره رجال الشرطة ، كذلك فإن هؤلاء الذين يرغبون في البقاء في مكة فإن الحكومة غير مسموح لها بإرغامهم على مغادرتها ضد إرادتهم".[44]

عندها بدأ نائب القنصل البريطاني في تجميع شهادات إقرار من الحجاج الذين وصلوا جدة بما حدث لهم في مكة المكرمة وفي اليوم نفسه تلقى نائب القنصل البريطاني في جدة تلغرافاً من السفارة البريطانية في إستانبول يفيد بأن "الشريف الكبير أصدر بياناً أعلن فيه أن الحجاج أحرار في عمل ما يريدون عمله" بعدها سعى نائب القنصل للتأكد من صحة ماورد في التلغراف فأرسل تلغرافاً إلى مكة المكرمة للاستعلام عن البيان واكتشف أنه لم يكن هناك أي بيان من هذا النوع أصدره أمير مكة المكرمة وعقب ذلك أرسل من جديد إلى سفارة حكومته في إستانبول يخبرها بعملية الخداع التي كان يمارسها كل من أمير مكة المكرمة والوالي حيال الباب العالي. بعد رحيل السفينة (**Amarapoora**)، وجه السيد هيركلوتس اهتمامه إلى حجاج سنغافورة الذين لم يكن يسمح لهم بالمغادرة إلا على السفن التابعة له وفي 18 يوليو أبحرت السفينة (**S.S.Knight of St.John**) إلى سنغافورة وعلى متنها (1180 راكباً). وفي اليوم نفسه تقدم كل من السيد السقاف، وربنسون بشكوى إلى القنصلية البريطانية ضد السلطات المحلية بسبب إضرارها بمصالحهم التجارية.[45]

في 19 يوليو حضر ما يقارب من (61) حاجاً من سرواق (**Sarawak**) مع رئيسهم ويدعى الحاج إلياس (**Elias**) إلى القنصلية البريطانية لتقديم شكوى عما حصل لهم في مكة المكرمة وكتبوا بذلك إقراراً جاء فيه "أنهم وصلوا إلى مكة بعد الحج وذكر لهم المطوف أحمد جابر دمنهوري أنهم لن يذهبوا إلى جدة في 18 ذى الحجة 1310هـ/2 يوليو 1893م، وطلب منهم دفع ثمن تذاكرالسفر في مكة بسعر (31 دولاراً مكسيكياً)، وفي حالة عدم دفعهم للمبلغ فإنهم لن يسمح لهم بمغادرة مكة بناء على أوامر الشريف الكبير إلا بعد منتصف محرم 1311هـ/29 يوليو 1893م. وعليه

تم إيقافهم ومنعوا من مغادرة مكة حتى يوم 29 ذي الحجة 1310هـ، ولكنهم بعد أن دفعوا المبلغ المذكور ثمناً للتذاكر إلى مطوفهم في يوم 13 يوليو 1893م رحلوا من مكة ووصلوا إلى جدة يوم 3 محرم 1311هـ/16 يوليو 1893م، وبعد وصولهم إلى جدة وبلغّهم أن البخارية جاهزة في الميناء لأخذهم بسعر أقل من (20 دولاراً)، كما أن المطوف لم يبلغهم بأنه لم يحضر لهم التذاكر. ولذلك فهم يرغبون في استرجاع المال الذي أخذ منهم حتى يمكنهم شراء التذاكر بأسعار أقل على البخاريات الأخرى. وعليه تم توجيه العديد من الأسئلة لهم في القنصلية وهي:

س: متى قمتم بدفع ثمن التذاكر للمطوف، ولماذا لم تأخذوا منه تذاكر السفر أو ايصالاً بها ؟

ج: لم يُعطَ أحد منا أي شيء، فقد أُخذ من كل فرد منا مبلغ (31 دولاراً مكسيكياً).

س: هل قمتم جميعاً بدفع ثمن التذكرة بهذا المعدل ؟

ج: قام واحد وأربعون شخصاً منا بدفع ثمن التذكرة بهذا المعدل (31 دولار مكسيكياً)، ولكن كان هناك خمسة عشر فرداً من الفقراء لم يكن معهم مال لدفع ثمن التذكرة، بينما عاد ستة عشر شخصاً منا إلى سنغافورة.

س: إن هؤلاء الذين حصلوا على تذاكر العودة لايستطيع المطوف أن يطلب أي شيء منهم، بعد ذلك فما هي الشكوى المقدمة منهم ؟

ج: كانت شكوى هؤلاء الحجاج أن المطوف أوقفهم في مكة ومنعهم من النزول.

س: هل حاولتم تأجير جمال من مكة للحضور إلى جدة، وهل قام أحد بمنعكم من ذلك ؟

ج: لقد طلبنا من المطوف أن يرسلنا إلى جدة بعد انتهاء الحج، ولكنه أجاب بالنفي، وقال إنكم لا تستطيعون مغادرة مكة إلا بعد دفع ثمن التذكرة.

س: هل حصل المطوف على ثمن التذاكر من غيركم من الحجاج بالإضافة إليكم ؟

ج: لقد حصل على ثمن التذاكر من اثنين من الجاويين كانوا معنا في منزله، وكان بصحبتهما شخص لا يملك نقوداً لذلك لم يأخذ منه شيئاً، وهؤلاء الثلاثة موجودون معنا الآن.

س: هل حُصّلت أموال لثمن التذاكر من حجاج آخرين إضافة إلى حجاج سرواق في مكة ؟

ج: هناك عدد كبير من الحجاج في مكة من البريطانيين، والرعايا الهولنديين رأيناهم يدفعون ثمن التذاكر مثلنا. وكانوا حجاج المطوف محمد سعيد تاج، والمطوف درويش، والمطوف شمس خورشيد، وجميع هؤلاء المطوفين حذروا حجاجهم حتى لا يقولوا إنهم دفعوا ثمن التذاكر في مكة، ولكن عليهم أن يقولوا أنهم متسؤلون وأن مطوفيهم قاموا بإعطائهم التذاكر، وقد طلب منا مطوفنا الشيء نفسه.

س: ماهو العدد الكلي لحجاج سرواق الموجودين في مكة وجدة؟

ج: مجموعنا الكلي 117 حاجاً، ويوجد هنا الآن 61 حاجاً معنا، و16 حاجاً توفوا، ومازال العدد الباقي موجودا في مكة.

س: أين أُوقف هؤلاء الحجاج في مكة، ولماذا تأخروا فيها.؟

ج: هم موقوفون في منزل المطوف يحيى سامباس، والسبب في تأخرهم هوعدم قدرة أغلبهم على الدفع أو أنهم رفضوا دفع ثمن التذاكر، لأنه لا يستطيع أحد مغادرة مكة بدون دفع ثمن التذكرة.

س: إنك تقول إن أحداً لا يستطيع مغادرة مكة بدون دفع ثمن التذكرة، بينما يوجد معكم 15 شخصاً لم يقوموا بدفعها.؟

ج: حقيقة أنه يوجد 15 شخصاً بيننا لم يدفعوا ثمن التذكرة، ولكن تم السماح لهم بمغادرة مكة لأنه لم يكن من الممكن فصلهم عن بقية المجموعة لأنهم يرتبطون بهم فهم زوجات وأطفال وآخرون. كما أن المطوف قال إنه سيقوم بإعطائهم التذاكر من حسابه. إننا نشهد على صحة ما ورد في الشكوى التي قدمها الحاج إلياس نيابة عنا، وعن هؤلاء الأشخاص الغائبين من السيدات والسيدات من كبار السن الذين لم يحضروا إلى القنصلية."(46) بعدها قام نائب القنصل بمخاطبة القائمقام ومطالبته بالتعويض والذي بلغ (612 دولاراً) مستنداً على أن هذه الأموال أُخذت من الحجاج بطريقة غير قانونية. (47)

وتبع ذلك حضور ما يقارب من (170) حاجاً من سنغافورة إلى القنصلية البريطانية لتقديم شكوى أيضا على إرغام المطوفين لهم بدفع الأموال في مكة. فما كان من نائب القنصل إلا القيام بإرسالهم إلى قائمقام جدة محمود نديم أفندي مع مترجم القنصلية سعيد باجسير حتى يثبت للوالي العثماني أن القنصلية قد تلقت العديد من الشكاوي التي ينكرها هو دائماً وأثمرت جهود نائب القنصل في النهاية عن استرداد مبلغ (612 دولاراً).[48]

استلم نائب القنصل في 25 يوليو تلغرافاً من السفارة البريطانية في إستانبول يحمل بين طياته استفساراً عما إذا كان أمير مكة المكرمة قد أصدر بياناً حيال الموضوع؟ فما كان من نائب القنصل إلا التحري عن الأمر مرة أخرى عن طريق أهالي مكة المكرمة فثبت له عدم صحته للمرة الثانية فكتب بذلك إلى حكومته.[49]

وفي 27 يوليو حضر السيد محمد العطاس إلى القنصلية البريطانية - وهو تاجر من الملايو من أصل عربي ولكنه من الرعايا البريطانيين مقيم في بينانج - وتقدم بشكوى عما حدث له في مكة المكرمة حيث لم يسمح له بمغادرتها قبل شراء التذكرة من السيد هيركلوتس رغم أن الأخير لم يكن لديه سفن في الميناء للنقل في حينها، بينما الوكلاء الآخرون كانت سفنهم تنتظر في الميناء ولكنه لم يستطع أن يستقل أياً منها لأنه كان محسوباً على مطوفه بايصال. كما ذكر لنائب القنصل بأنه يوجد في مكة المكرمة حوالي (2000 حاج) من الملايو من الرعايا البريطانيين الذين يعانون من نفاذ

مواردهم وبالرغم من ذلك لا يسمح لهم بالنزول إلى جدة. فما كان من نائب القنصل إلا الكتابة للوالي لإلغاء الإيصال الذي يحمله السيد محمد العطاس كما طلب منه عدم الاستمرار في إرغام الحجاج من الرعايا البريطانيين على البقاء في مكة المكرمة والسماح لهم بالنزول إلى جدة.(50)

ردّ الوالي الذي كان مقيماً انذاك في الطائف على نائب القنصل وذكر بأنه طلب من السلطات المحلية في جدة تولي الموضوع. بعدها قام نائب القنصل بمتابعة الموضوع مع قائمقام جدة الذي ذكر بأن الوضع لم يكن كما ادّعى السيد محمد العطاس. وكتب نائب القنصل إلى الوالي مرة أخرى عن الموضوع ولكنه لم يستلم أي رد بينما رحل السيد محمد العطاس على باخرة أخرى.(51)

بعد حصول نائب القنصل البريطاني على مبلغ التعويض وهو (612 دولاراً) بدأ بقية الحجاج الموجودين في جدة في الإحاطة بمنازل وكلاء السيد هيركلوتس ومن ضمنهم شقيقه وبدؤوا يصرخون مطالبين بالتعويض عن تذاكر عودتهم. ووجد الأخير أنه لا مخرج له من هذا الوضع لأنه لم يكن لديه أية سفينة في الميناء لنقل هؤلاء الحجاج بالإضافة إلى أنه لم يستطع الحصول على سفينة أخرى من السفن المتواجدة في الميناء لأنها جميعها كانت مستأجرة من قبل مستأجرين اخرين رفضوا تأجيرها له بالرغم من أنه كان يرى ضرورة إعادة الأموال للحجاج، لكنه كان يدرك أنه لن يستطيع عندها توفير الأموال التي وعد بها أمير مكة المكرمة إذا قام برد الأموال كاملة إلى الحجاج. في هذا الوقت وصل السيد هيركلوتس إلى جدة وبدأ في إعادة مبلغ (16 دولاراً) من أصل (31 دولاراً) سبق وأن أخذها من الحجاج واحتفظ بمبلغ (15 دولاراً) من ثمن كل تذكرة على أساس ان يكون التقسيم على النحو التالي:

- (6 دولارات) لأمير مكة المكرمة والوالي .
- (دولاران) للسيد محمد صالح الشيبي وآخرين .
- (7 دولارات) للمطوف .

لم يقبل الحجاج بهذا الحل فنصحهم نائب القنصل البريطاني بقبول مبلغ (16 دولاراً) على أن يستقلوا بعدها إحدى السفن الموجودة في ميناء جدة. في الوقت نفسه قام بالتواصل مع وكلاء هذه السفن لقبول نقل هؤلاء الحجاج على سفنهم بعدها رحل حوالي (1020 حاجاً) إلى سنغافورة على البخارية **(S.S.Ocampo)** و(200 حاج) على البخارية **(Glencae)**.(52)

أما السيد هيركلوتس فبعد ان أعاد الأموال للحجاج رجع مرة أخرى إلى مكة المكرمة وبدأ يحصّل مبلغ (8 دولارات) من الرعايا البريطانيين عن كل حاج حتى يغطي المبلغ الذي اتفق عليه مع أمير مكة المكرمة ومحمد صالح الشيبي على أن يسمح بعدها للحجاج بمغادرة مكة المكرمة والتوجه إلى جدة لانتظار السفينة

(S.S.Samoa) التي من المتوقع وصولها في اية لحظة. وبسبب ماحدث وصلت شكاوٍ جديدة من الحجاج إلى القنصلية البريطانية حيال فرض مبلغ (8 دولارات) فقام نائب القنصل بالكتابة مرة أخرى إلى الوالي و إلى سفارة حكومته في إستانبول لإخبارها باستمرار الوضع على ما هو عليه وأنه حتى تاريخه لم يصدر أي بيان عام لصالح الحجاج. (53)

جاء رد الوالى يحمل بين طياته شيئاً من التعجب والدهشة حيث قال "إنه من غير الممكن أن يقوم أي شخص بمنع أحد من الحجاج من القدوم إلى جدة ولا إرغامه على العودة على سفينة أو شركة بعينها، وفي حال وجود مثل هذه الشكوى يجب عليك أن تبلغني باسم الشخص الذي قام بمنعه وبصفته، واسم الحاج الذي تم منعه من الحضور إلى جدة". (54)

هذا وقد أرجع نائب القنصل هذا التغيير في موقف الوالي إلى استمرار الضغط عليه من الباب العالي بدليل ماورد في خطاب الوالي الموجه إلى نائب القنصل البريطاني في تاريخ 30 يوليو والذي كتب فيه قائلاً "إنني أدرك أن الحجاج هم ضيوف الله والكعبة وضيوف سيدنا خليفة المسلمين. لقد أعلنت الحكومة للحجاج مرات عديدة كما أبلغت قنصليتكم قبل وبعد إنشائها بمسؤليتها تجاههم وتجاه مصالحهم الخاصة وعدم إرغامهم على دفع الأموال للشركات. اما فيما يخص ما سبق وذكرته ضد شيخ المطوفين إبراهيم العراقي فقد تم طرده وإعادة شيخ المطوفين السابق. حاليا لا يوجد إلا(2000 حاج) من سنغافورة، وبينانج، وسرواق في مكة ولكن قد يوجد بعض من الحجاج الذين عادوا مع القوافل التي وصلت من المدينة المنورة وهم أحرار في البقاء في مكة. أما الشخص الذي يسمى هيركلوتس فقد نزل إلى جدة. وبالنسبة لتحصيل أموال بالإرغام من الحجاج فهو أمر غير ممكن، ولكني علمت أنه خلال السنوات العشر الأخيرة قامت شركات السفن في جدة بتحصيل ما بين (35، إلى 40 دولاراً) كثمن لتذاكر العودة، أما خلال العام الحالي فلم أسمع شيئاً. إن حكومة الباب العالي لا تتسامح مع أولئك الذين يرغبون في الاختلاس بهذه الطريقه، كما أن الشريف الكبير لايمكن أن يصدر هو الاخر أمراً الى المطوفين يخالف أوامر حكومة الباب العالي. إنك تقول إنني أعرف كل شيء عن الموضوع، إذن ليكن معروفاً لك حيث انني والٍ لهذه الولاية فإنني لا أرى سبباً يدفعني إلى الحديث عن شيء غير حقيقي، على اية حال لقد أصدرت الأوامر الان بالتلغراف إلى القائمقام في جدة، وإلى المنادي في مكة ليعلنوا بأن الحجاج أحرار، وأنه عليهم أن يتصرفوا بما يحقق مصالحهم. إن افكار سيدنا الشريف الكبير صاحب المقام الرفيع في حكومة السلطان لا تتأخر عن تقديم المساعدة إلى الحجاج بالطريقة الضرورية طبقاً للقانون. إن تجربة حكومة الباب العالي صعبة، وهي ترى أن الشكاوي لم تكثر إلا بعد مغادرة القنصل إلى لندن وبصورة لم تحدث في السابق". (55)

ويتضح من السطر الأخير مدى التأزم في العلاقة بين الوالي العثماني ونائب القنصل البريطاني. وللعلم فقد طلب الوالي من الباب العالي عزل نائب القنصل البريطاني خاصة بعد أن شعر بأنه بدأ في توجيه أعمال القنصلية الهولندية بل إن الوالي كتب للباب العالي قائلاً "إن نائب القنصل يتصرف وكأنه الحامي الخاص للمسلمين والمكيين والعربان، انطلاقاً من أن معظم الحجاج من جاوه". كما انتقد الوالي الخطابات والتلغرافات التي وجهها له نائب القنصل بشكل ظهر معه أنه لا يقيم وزناً للوالي. أما موقف الباب العالي فقد تمثل في توجيه رد شديد على خطابات الوالي التي كان يطالب فيها بعزل نائب القنصل البريطاني فكتب له قائلاً "إن المحافظة على حقوق السلطنة السنية أمر يفوق مقام الوالي، وعليه أن يحسن ما يقول وما يفعل" ومن الواضح ان موقف الباب العالي قد انعكس على هذا الخطاب للوالي لكن الوالي رغم ذلك لم يستطع إخفاء مشاعره تجاه نائب القنصل.[56] تبع ذلك صدور البيان العام للحجاج في تاريخ 30 يوليو. وفي 31 يوليو حيث أرسل أمير مكة المكرمة مسودة من البيان إلى الوالي. [57]

وبالرغم مما سبق فقد عاد السيد هيركلوتس مرة أخرى إلى فرض المبلغ كاملاً على الحجاج خاصة بعد سماعه بوصول السفينة (**S.S.Samoa**) إلى ميناء جدة وكانت حجته "أن المبلغ الذي حُصل من الحجاج كان على أساس أنهم سوف يسافرون عبر بتافيا (**Batavia**) اما الان فالسفينة متوجهة إلى سنغافورة"، وصل الحجاج بعدها إلى جدة لاستقلال السفينة ولكنهم فوجئوا بازدحام السفينة خاصة وأنها سوف تحمل على متنها (2500 راكب). عندها بدؤوا بالمطالبة باسترداد أموالهم التي دفعوها. الا ان السيد هيركلوتس رفض إعادة الأموال إليهم وانتهى الأمر بموافقة غالبية الحجاج على ركوب السفينة رغم ازدحامها ماعدا (200 حاج) رفضوا بتاتاً الركوب على متن هذه السفينة. وكان معظمهم من حجاج سنغافورة وأصروا على استرداد الأموال التي دفعوها ثمناً للتذاكر لأنهم اكتشفوا أن السفينة ايضاً لن تذهب إلى سنغافورة، وإنما ستذهب إلى جاوه فقط وهنا عزم السيد هيركلوتس على نقلهم على سفينة أخرى.[58]

يبدو أن كثرة الشكاوي في القنصليتين البريطانية، والهولندية دفعت السيد هيركلوتس إلى العزم على الرحيل على السفينة (**S.S.Samoa**) التي كانت ستبحر إلى باتافيا يوم 17 أغسطس 1893م /1311 هـ، ولكن قائمقام جدة قبض عليه بعد أن رفض رد الأموال إلى الحجاج الذين اشتكوا له، ووضعه في السجن وبعد يومين أو ثلاثة رُحّل إلى القنصلية الهولندية بناء على طلب القنصل الذي قام يوم 18 أغسطس بإرساله إلى باتافيا على السفينة (**S.S.Oresters**) ليقدم للمحاكمة بسبب ماصدر منه تجاه الرعايا الهولنديين، وتحصيله أموال الحجاج بالقوة. [59] .

اما الحجاج الذين رفضوا الذهاب على السفينة (**S.S.Samoa**) فقد تم ترحيلهم

إلى سنغافورة على السفينة نفسها ووافق الوكيل الذي قام بحجزهم في مكة المكرمة على دفع الأموال لهم بعد أن أظهروا له الإيصالات. وبعد القبض على السيد هيركلوتس قام أمير مكة المكرمة وبالاتفاق مع الوالي بفرض مبلغ (5 دولارات) على حجاج الملايو القادمين من المدينة المنورة وترك تنفيذ هذا الأمر لشيخ المطوفين بينما رحل هو ايضا الى الطائف ولم يسمح للحجاج بمغادرة مكة المكرمة إلى جدة إلا بعد دفع المبلغ هذا وقد بلغ عدد الحجاج الذين تم تحصيل المبلغ منهم حوالي(2000حاج).[60]

ومما سبق يتضح الدور الذي لعبته القنصلية البريطانية في حماية مصالح رعاياها عن طريق الضغط الذي مارسه نائب القنصل على سفير حكومته في إستانبول ليقوم بدوره في الضغط على الباب العالي لإصدار بيان عام في مكة المكرمة يرفع به ظلم كل من أمير مكة المكرمة والوالي العثماني عن حجاج شرق اسيا وأغلبهم من حجاج الملايو وجاوه.

هذا كما اتضح تخوف القنصلية البريطانية من تكرار هذه الممارسة في العام التالي على الرعايا الهنود وقد لمسنا هذا التخوف من خلال ما كتبه نائب القنصل البريطاني في تقريره المشار إليه سابقاً حيث كتب "وطالما أن عون الرفيق الشريف الكبير الحالي سيظل أميراً لمكة مع مثل هذا الوالي أحمد راتب باشا الذي يغض الطرف عما يقوم به فلن يكون هناك ضمان لتأمين حجاج الملايو وجاوه سواء من الرعايا البريطانيين، أو الرعايا الهولنديين، طالما أنه لن يستطيع التنازل عن الأموال الطائلة التي اعتاد الحصول عليها وسيظل يبتزهم سنوياً إما بوسيلة معتدلة أو بالإرغام". ثم كتب قائلاً "إن موقف الشريف الكبير المزري ووقوف الوالي موقف المتفرج دون القيام بأي إجراء أمام شكاوي كل من القنصلية البريطانية والهولندية حيث لم يحدث في تاريخ حجاج مكة أن منعوا من مغادرتها بهذا التحدي، لذلك من الضروري أن نوقف معاً نمو هذا الاجراء بيد من حديد اذا واصل سموه القيام بهذا العمل، ولدي من الأسباب ما يدفعني الى الاعتقاد من أنه سيتبع السياسة نفسها مع الحجاج البريطانيين الهنود في العام القادم أيضاً، وهو الأمر الذي يحتاج إلى تفكير وتدبير قبل فترة". وكأنه يقول لحكومته بأن عليه الاستعداد من الان واتخاذ الإجراءات الكفيلة لحماية رعاياها في موسم الحج المقبل، ثم يعلق القنصل على سلطة أمير مكة المكرمة قائلاً "وإذا كان من حق الشريف الكبير أن يفرض ضريبة على الحجاج مباشرة او غير مباشرة، فيجب أن يسمح له الباب العالي بفرضها على جميع الحجاج بالمثل وليس فقط على حجاج الملايو الخرس والبنغاليين الضعفاء والهنود اللطفاء. لكن الباب العالي لايمكن أن يوافق على هذا الحق الذي يخالف الشريعة الإسلامية" وفي هذا إشارة إلى التفرقة التي حدثت في المعاملة بين كل من حجاج شرق اسيا وهم رعايا بريطانيون وبين الحجاج الأتراك والسوريين وهم طبعاً رعايا عثمانيون ثم يكمل نائب القنصل تقريره قائلاً

"وحيث أن كبار الموظفين الذين يديرون أمور الحجاز يتبعون عون الرفيق، فليس لدى السلطان معرفة كيف تدار الأمور في هذه البلاد، ومدى الضرر الذي سببه الشريف الكبير لجلالته كخليفة للمسلمين، وإذا استطاع جلالته أن يفتح عينيه ففي هذه الحالة يمكن التخلص بالتأكيد من نظام السرقة والسلب". (61)

وهكذا تناولت الدراسة قضية الاستغلال الذي تعرض له حجاج الملايو وجاوه في موسم حج عام 1893م / 1311هـ من خلال الاعتماد على الوثائق البريطانية وبعض الوثائق التركية كأساس لها. أما المصادر المحلية الحجازية فلم تتناول هذه القضية بالتحديد وإنما أشارت عموماً إلى الاستغلال الذي كان يتعرض له الحجاج في فترة أمير مكة المكرمة الشريف عون الرفيق، والوالي العثماني أحمد راتب باشا. ومن خلال اطلاعنا على واحد من أهم المصادر المصرية المعاصرة وهو كتاب "مرآة الحرمين" للواء إبراهيم رفعت باشا وجدنا أنه أورد نص مقالة نشرت في جريدة "اللواء" الصادرة في عام 1905م/1323هـ بعنوان "شكوى حجاج جاوه من المطوفين بالحجاز" وهي عبارة عن شكوى لأحد حجاج جاوه ويُدعى "الحاج باجودين الجاوي" تناولت تاريخ معاناة حجاج جاوه في الحجاز حيث ذكر كاتب المقالة "أننا معشر الحجاج الجاويين تعودنا من قديم الزمان إذا وصلنا إلى جدة أن نسأل عن أي شيخ من مشايخ الجاويين ليكون دليلا لنا فيما يتعلق بأمورنا فيقابلنا وكيل ذلك الشيخ أو هو بنفسه إن حضر وينزلنا في منزله ويستأجر لنا الركائب إلى مكة ....." ثم يكمل كاتب المقالة قائلاً "وبقى الأمر على هذا الحال إلى أن تولى الشريف عبدالمطلب بعد وفاة الشريف حسين فخرج شقي من أشقياء مشايخ الجاوى يومئذ وهو إبراهيم العراقي البنا وسعى عند الشريف عبدالمطلب لتقسيم بلادنا بين مشايخ الجاوى المقيدة أسماؤهم عنده نظير أجر معلوم يتقاضاه من كل منهم وأقل ذلك عشرون ليرة، ومن يومئذ ابتدأت المظالم علينا معشر الجاويين خاصة وعلى بقية الحجاج عامة .... وقد رفعنا شكوانا إلى حكام بلادنا فخابروا أولياء الأمور بالأستانة في ذلك الشأن فأرسل جميل باشا إلى مكة فأبطل تلك التقسيمات وخفت تلك المظالم بجعلنا أحرارا في اختيار من نشاء من المشايخ، وبقي الأمر على ذلك إلى أن تولى راتب باشا فاتفق هو مع الشريف عون الرفيق على تأسيس قواعد المظالم وبناء أركانها القوية فكل واحد منهما يبتدع مظلمة ويسكت الآخر عن الانكار عليه .." ثم كتب "ولما امتنعنا عن دفع المكافأة للشريف والمشايخ حصلوها من ربان الباخرة التي تقلنا وهذا زادها على الأجرة"(62)

وهكذا يتضح لنا أن هذا التقسيم للحجاج حسب المناطق التي ينتمون إليها قد بدأ منذ الفترة الثالثة لأمير مكة المكرمة الشريف عبدالمطلب بن غالب (1880-1882م / 1298-1300هـ)(63) ثم تم إنهاء هذا التقسيم الاحتكاري على يد الوالي العثماني جميل باشا (1886-1887م/ 1303-1304هـ)(64) ولكنه عاد مرة أخرى في فترة الشريف عون الرفيق المتوافقة مع ولاية أحمد راتب باشا ولكن في هذه المرة لم تتوقف الأمور

عند ذلك الحد بل كما ذكر كاتب الشكوى "ولما امتنعنا عن دفع المكافأة للشريف والمشايخ حصولها من ربان الباخرة التي تقلنا" والمقصود هنا وكلاء شركات سفن النقل وهذا هو الأمر الذي بدأ بالفعل مع السيد عمر السقاف ولكنه لم يكن احتكاراً كاملاً ثم انتهى الى الاحتكار الكامل مع السيد هيركلوتس.

وتكشف لنا الوثائق البريطانية عما يؤكد إدانة كل من أمير مكة المكرمة والوالي العثماني أحمد راتب باشا في استغلال الحجاج ومنهم حجاج الملايو وجاوه فقد كتب نائب القنصل البريطاني الدكتور عبدالرزاق لحكومته خطاباً سرياً بتاريخ 21 نوفمبر 1893م /1311هـ جاء فيه "يشرفني أن أخبركم أن أحمد راتب باشا والي الحجاز الموجود في جدة الآن أرسل إلى القسطنطية يوم 7 الجاري على السفينة المصرية مصر(**Messir**) عن طريق تاجر عربي هنا يسمى عبد الله باناجة مبلغ (5000 جنيه إسترليني) على النحو التالي :

- ثلاث رزم من رقم :1 -3 تحتوي على (3000 جنيه تركي).
- رزمتان من رقم :4-5، تحتوي على (2200 جنيه إسترليني).

وكل رزمة من هذه الرزم عليها اختصار اسم التاجر العربي عبد الله باناجة (A.B) ورقم بوليصة الشحن هو (41010) الذي تم إصدار الأمر به.

لقد أمضى أحمد راتب باشا اثني عشر شهراً فقط في الحجاز، وإذا كان لم ينفق أي شيء من مرتبه الذي يبلغ في الشهر (1000 دولار مجيدي)، فلن يستطيع توفير أكثر من (2000 جنيه إسترليني). إن الحقيقة المؤكدة التي جعلته قادراً على إرسال مثل هذا المبلغ الكبير من المال إلى بلاده هي في الوقت نفسه الدليل على تأكيد اشتراكه مع الشريف الكبير في الحصول على الأموال من السيد هيركلوتس عندما قاموا بفرض شراء تذاكر العودة على الحجاج في مكة في موسم الحج الماضي. وإذا تم القيام بتحقيق دقيق في مكتب الشركة التابعة لها السفينة المصرية، فسيكون من السهل تتبع أثر المكان الذي وصلت إليه حقائب الأموال".[65]

كما كتب نائب القنصل البريطاني خطاباً ملحقاً للخطاب السابق لحكومته بتاريخ 1 ديسمبر 1893م /1311هـ جاء فيه "استكمالا لرسالتي المؤرخة في 21 نوفمبر 1893م والتي عليها علامة سري يشرفني إخباركم أن الوالي أحمد راتب باشا قام مرة أخرى بارسال مبلغ (14000 جنيه إسترليني) إلى السويس مع التاجر عبد الله باناجة على الباخرة المصرية دمنهور(**Damanhour**) في (14) رزمة، جميعها عليها علامة (**A-B**) وهي اختصار لاسم التاجر العربي ليتم تسليمها إلى حسين أفندي، وتحمل البوليصة الخاصة بها رقم (41119) وتضم الحقائب المبالغ التالية: (6600 جنيه إسترليني)، (6600 ليرة تركية)، (1300 نابوليون) المجموع الكلي (14500 عملة ذهبية). إن هذه الأموال ليس مصدرها أموال التذاكر التي فرض شراؤها بالإكراه على حجاج الملايو في مكة مثل الأموال السابقة، ولكنها جزء من الأموال

التي أخذ الشريف الكبير على عاتقه أن يدفعها إلى أحمد راتب باشا عندما وصل إلى هنا في ديسمبر 1892م لأول مرة في اليخت الإمبراطوري عزالدين **(Izzuddeen)** بصحبة تاج الدين باشا للتحقيق في النزاع الذي ثار بين الشريف الكبير وابن أخيه، والتحقيق أيضا في حقيقة الاتهامات التي رفعها بعض كبار علماء مكة ضد الشريف الكبيرعلى عدم أهليته للاستمرار في تولي منصب أمير مكة، حمل تاج الدين باشا نصيبه معه، ولكن الشريف الكبير لم يكن لديه ما يكفي من الأموال ليدفع لأحمد راتب باشا نصيبه في ذلك الوقت ولهذا حصل عليها الآن" ثم يكمل نائب القنصل خطابه قائلاً "هناك شائعات تقول بأنه تم تكوين شركة بعضوية كل من الشريف الكبير عون الرفيق، والوالي أحمد راتب باشا، وحسن باشا وزير البحرية التركي، والتاجر اليوناني ثيودوريدي **(C.A.Theodoridi)** الذي سوف يستخدم كغطاء لشراء بخارية قد تحمل العلم البريطاني، أو العلم اليوناني وفي العام التالي ربما يقوم هؤلاء الأشخاص من ذوي المكانة العالية المذكورة أسماؤهم بإرغام حجاج الملايو على شراء تذاكر عودتهم من مكة، بل ومن غير المستبعد أن يتم نقلهم على بخاريتهم"[66] وهكذا فقد حرص نائب القنصل على أن ينقل لسفارة حكومته في إستانبول الصورة كاملة حتى تتمكن من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق الحماية اللازمة للرعايا البريطانيين مستقبلاً.

ويمكن الربط أيضا بين ماذكره نائب القنصل حيال الأموال التي حصل عليها الوالي أحمد راتب باشا من أمير مكة المكرمة وبين ماورد في الرسالة التي كتبها السيد محمد الباقر عن عبدالرحيم العلوي في عام 1898م/1316هـ والتي تحدث فيها عن ظلم أمير مكة المكرمة الشريف عون الرفيق وفساد بعض الموظفين العثمانيين في الحجاز وهي بعنوان "ضجيج الكون من فظائع عون" والتي كتب فيها قائلاً "ومنها إفساده كثيراً من موظفي الدولة في مكة والأستانة واستخدامهم في أغراضه الخسيسة بالرشوة حتى إن أحمد راتب والي الحجاز الان بعد فقره المشهور صار له رأس مال عظيم فتح به محلاً عظيماً للتجارة بمصر تحت ظل الاحتلال الانجليزي ولنا على ذلك أدلة نوافي بها عند الاقتضاء".[67]

وفي بداية عام 1894م /1312هـ أعلن السلطان عبدالحميد الثاني[68] بياناً عاماً بتخفيف الأعباء المالية عن الحجاج وإلغاء نظام التقسيم عن الحجاج الجاويين سواءً للراغبين في أداء فريضة الحج فقط أو للراغبين في الاستقرار في الحجاز لدراسة الأمور الشرعية ومما جاء في البيان "إن جميع الحجاج المسلمين الذين يأتون إلى هذه البلاد لتأدية المناسك المقدسة سوف يتمتعون من الان وصاعداً بكامل الحرية في القيام بتأجير الجمال، وفي الحصول على تذكرة العودة على السفينة التي يختارونها وفي اختيار المطوف الذي يرشدهم إلى أصول مناسك الحج .... إن الحجاج يجب أن يكونوا أحراراً في أداء شعائرهم المقدسة في الحج، ولا بد أن يعلم كل فرد أن أبواب الدولة مفتوحة دائماً".[69]

وبهذا البيان التاريخي للسلطان العثماني يسدل الستار على هذه الدراسة التي تناولت قضية الاستغلال الذي تعرض له حجاج الملايو وجاوه في موسم حج عام 1893م/1311هـ.

الهوامش

(1) إبراهيم رفعت باشا، مراة الحرمين، القاهرة، 1925م، ج2، ص 304-308.
إسماعيل حقي جارشلي، أشراف مكة وامراؤها في العهد العثماني، ترجمة خليل علي مراد، بيروت، 2003م، ص 107-114.

(2) وليم أوكسنولد، الدين والمجتمع والدولة في جزيرة العرب. الحجاز تحت الحكم العثماني 1840-1908م، ترجمة عبدالرحمن سعد العرابي، جدة، 2010م، ص 93.
جولدن صاري يلدز، الحجر الصحي في الحجاز 1865-1914م، ترجمة عبدالرزاق بركات، الرياض، 2001م، ص 95-96.

(3) ثريا فاروقي، حجاج وسلاطين الحج أيام العثمانيين، ترجمة أبو بكر باقادر، بيروت، ص 211.
جولدن صاري يلدز، المرجع السابق، ص 99-100.

(4) محمد سعيد الشعفي، التجارة الخارجية لمدينة جدة في العهد العثماني 1840-1916م، الرياض، 2007م، ص 57. جولدن صاري يلدز، المرجع السابق، ص 99.

(5) وليم أوكسنولد، المرجع السابق، ص 96-99.

(6) محمد علي فهيم، ملامح النشاط الاجتماعي في مكة المكرمة في القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي، القاهرة، 2009م، ص 65-66.
سنوك هورخرونيه، صفحات من تاريخ مكة المكرمة، ترجمة علي عودة الشيوخ، الرياض، 1999م، ج2، ص 399-401.

(7) الشريف عون الرفيق بن محمد آل عون: تولى إمارة مكة المكرمة للفترة من (1882-1905م/1299-1323هـ). كتبت عن فترة إمارته الكثيرمن المصادر المحلية الحجازية، اشتهر بالشدة والظلم، ومن أشهرمن كتب عنه:
السيد محمد الباقر العلوي "ضجيج الكون من فظائع آل عون".
الشريف محمد مهنا العبدلي "خبيئة الكون فيما لحق ابن مهنا من عون".
قصيدة لأحمد شوقي بعنوان "صدى الحجيج".
هذا وقد اختلف ابن عون مع العديد من ولاة الحجاز العثمانيين ولكن أشهر خلاف كان له مع الوالي العثماني عثمان نوري باشا، أما أكثر والٍ انسجم معه ابن عون فكان أحمد راتب باشا. لمعرفة المزيد عنه انظر:
أحمد زيني دحلان، خلاصة الكلام في امراء البلد الحرام، القاهرة، 1305هـ، ص 329.
أحمد السباعي، تاريخ مكة، مكة المكرمة، 1999م، ج2، ص 550-557.
إسماعيل حقي جارشلي، المرجع السابق، ص 226.
عبدالفتاح حسن رواه المكي، تاريخ امراء البلد الحرام عبر العصور، الطائف، 1986م، ص 393-402.
حجاز ولايتي، حجاز ولايتي سالنامة، سنة 1306هـ، دفعة 4، مكة المكرمة، 1306هـ، ص 123.
إبراهيم رفعت باشا، المرجع السابق، ج2، ص 275-295.
جيرالد دوغوري، حكام مكة، ترجمة محمد شهاب، القاهرة، 2000م، ص 315-319.
فائق بكر الصواف، العلاقات بين الدولة العثمانية وإقليم الحجاز في الفترة من 1293-1334هـ (1876-1916م)، القاهرة، 1978م، ص 86-94.

(8) F.O 195/1805, Jeddah, August 25, 1893.

(9) السيد حسن جوهر: شغل منصب القائم بالأعمال في القنصلية البريطانية في جدة حسب ما ورد في بعض الوثائق البريطانية.
F.O 195/1314 (236365), Jeddah, October 8, 1880.

(10) يوسف قدسي: هندي الأصل وقيل أنه كان يهودياً واعتنق الإسلام، عمله الرسمي كان مترجماً في القنصلية البريطانية في جدة، ولكنه مارس عملاً أكثر أهمية وهو التجسس لصالح القنصلية مستغلاً كونه مسلماً ويستطيع الذهاب إلى مكة المكرمة التي كان دخولها محظوراً على المسيحيين كما مارس التجارة.
F.O 195/1314 (236365), Jeddah, October 26, 1880.
F.O 195/1482 (236378), Jeddah, No 17, May 23, 1884.

(11) وليم أوكسنولد، المرجع السابق، ص 163.
F.O 195/1805, Jeddah, August 25, 1893.

(12) نافذ باشا: كان والياً على الحجاز عام (1888م/1306هـ) صدرت له تعليمات للاهتمام بالحجاج، دخل في صدام مع أمير مكة المكرمة الشريف عون الرفيق ولهذا لم تطل ولايته في الحجاز لأن أمير مكة سعى لدى أصدقائه في إستانبول ليعزله السلطان العثماني.
سهيل صابان، مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني، الرياض، 2004م، ص 222.

وليم أوكسنولد، المرجع السابق، ص 164، 302، 303.

(13) F.O 195/1805, Jeddah, August 25, 1893.

(14) عمر بن عبدالله نصيف: ولد في جدة عام (1822م/1128هـ) وتُوفي بها عام (1908م/1326هـ)، عينه الشريف عبدالله بن محمد بن عون وكيلاً له في جدة واستمر يشغل وكالة الإمارة في جدة حتى اثناء فترة الشريف الحسين بن محمد بن عون، ولكن عندما آلت الإمارة إلى الشريف عبدالمطلب بن غالب عام (1880م/1298هـ) عزله وعين وكيلاً اخر ثم أعاده إليها، وعندما تولى إمارة مكة المكرمة الشريف عون الرفيق عزل عمر نصيف وأعاده عدة مرات.
عبدالقدوس الأنصاري، موسوعة تاريخ مدينة جدة، القاهرة، 1982م، ج1، ص 328-329.
محمد علي مغربي، أعلام الحجاز، القاهرة، 1990م، ج3، ص 350-352.

(15) عبدالله باناجة: تاجر مشهور في الحجاز، مُنح رتبة من الدرجة الثانية من الدولة العثمانية عام (1883م/1301هـ).
سهيل صابان: المرجع السابق، ص 113.
انظر: محمد علي مغربي، المرجع السابق، ج2، ص 243-255.

(16) Ottoman Archives, Prime Minister's, Istanbul, Number (36), Paper (372), Envelop (141), Box (13) Telegraph From Vezir-I Azam to Hijaz, 23/4/1310.

(17) F.O 195/1805, Jeddah, August 25, 1893.
وليم أوكسنولد، المرجع السابق، ص 164.

(18) F.O 195/1805, Jeddah, May 15, 1889.
F.O 195/1805, Jeddah, August 27, 1889.
وليم أوكسنولد، المرجع السابق، ص 164.

(19) هيركلوتس: وهو رجل نصف هولندي عرف بسوء السمعة وتهريب الأفيون في موطنه بتافيا Batavia في اندونيسيا عينه نويلز وكيل للشركة في الحجاز.
F.O 195/1805, Jeddah, August 25, 1893.

(20) محمد صالح الشيبي: ينتمي إلى بني شيبة وهم سدنة الكعبة المشرفة وكان وقتها أمين مفتاح الكعبة.
إبراهيم رفعت باشا، المرجع السابق، ج1، ص 37.

(21) F.O 195/1805, Jeddah, July 2-3, 1893.
F.O 195/1805, Jeddah, August 25, 1893.

(22) يوسف قطان: شيخ مطوفي الجاوه ووفقاً لما ذكر في الوثيقة ظهر مدى حرصه على مصلحة الحجاج لدرجة انه عرض نفسه لفقد منصبه وهذا يتناقض تماماً مع ما ذكره عنه أحد الحجاج الجاويين واسمه باجودين الجاوي حيث كتب قائلاً "يوسف القطان الذي تفنن في المظالم وبرع فيها حتى أدخل في حوزته كل الأقاليم التي يكثر ورود الحجاج منها فكان خمس الحجاج من الجاويين في قبضته".
ابراهيم رفعت باشا، المرجع السابق، ج2، ص 82.

(23) إبراهيم العراقي البنا: شيخ مطوفي الجاوة استطاع ان يقنع أمير مكة المكرمة الشريف عبدالمطلب بن غالب في فترة امارته الثالثة (1880-1882م/1298-1300هـ) بأن يوافق على تقسيم الحجاج على المطوفين في الحجاز نظير قدر معلوم من الأموال.
إبراهيم رفعت باشا، المرجع السابق، ج2، ص 82.

(24) F.O 195/1805, Jeddah, August 25, 1893.

F.O 195/1805, Jeddah, July 10-11, 1893.

(25) F.O 195/1805, Jeddah, August 25, 1893.

(26) F.O 195/1805, Jeddah, August 25, 1893.

(27) Ibid, August 25, 1893.

(28) ويليام شورتلاند ريتشاردس: شغل منصب القنصل البريطاني في القنصلية البريطانية في جدة في الفترة من (16 أغسطس 1892م/1310هـ) وحتى (30 مايو 1895م/1313هـ).
Al-Amr, Saleh Muhammad: The Hijaz Under Ottoman Rule 1869-1814 Ottoman Vali, The Sharif of Mecca, and the Growth of British in Influence, Riyad University, 1978, P 254-255.

(29) أرسله السلطان عبدالحميد الثاني إلى الحجاز كرئيس للجنة تقصي :أحمد راتب باشا الحقائق حيال مظالم الشريف عون الرفيق واختلافه مع ابن أخيه، ولكن استطاع الشريف عون الرفيق استمالته وكسب وده وتم تحميل الوالي السابق مسؤولية الأحداث مما أدى إلى عزله وتعيين أحمد راتب باشا والياً على الحجاز في ديسمبر (1892م/1310هـ) وحتى عام (1908م/1326هـ).
F.O 195/1767, Jeddah, December 16, 1892.
فائق بكر الصواف، المرجع السابق، ص 87.
سهيل صابان، المرجع السابق، ص 8.

(30) F.O 195/1805, Jeddah, Jun 30, 1893.

(31) F.O 195/1805, Mecca, July 1, 1893.

(32) F.O 195/1805, Jeddah, August 25, 1893.

(33) F.O 195/1805, Mecca, July 4, 1893.

(34) الدكتور عبدالرزاق: هندي الأصل شغل منصب نائب القنصل البريطاني في جدة من عام (1882م/1300هـ) وحتى مقتله عام (1895م/1313هـ) على يد مثيري الشغب في جدة والذين اعترضوا على بعض الإجراءات الصحية التي تم اتخاذها من قبل السلطات المحلية في الحجاز، وقاموا بمهاجمة القنصليات ومن ضمنها القنصلية البريطانية بجدة.
جولدن صاري يلدز، المرجع السابق، ص 255.

(35) F.O 195/1805, Jeddah, August 25, 1893.

(36) F.O 195/1805, Mecca, July 4, 1893.

(37) F.O 195/1805, Jeddah, June 27, 1893.
F.O 195/1805, Jeddah, August 25, 1893.

(38) إسماعيل حقي باشا: قائمقام جدة تمت اقالته على يد الوالي العثماني أحمد راتب باشا عام (1893م/1311هـ).
Ottoman Archives, Prime Minister's, Istanbul, I.TAL, 5/62-1310-Ra-07.

(39) F.O 195/1805, Jeddah, August 25, 1893.

(40) F.O 195/1805, Jeddah, July 7, 1893.

(41) F.O 195/1805, Jeddah, August 25, 1893.

(42) F.O 195/1805, Jeddah, July 1, 1893.

(43) F.O 195/1805, Jeddah, July 16, 1893.
F.O 195/1805, Jeddah, July 17, 1893.

(44) F.O 195/1805, Taief, July 18, 1893.

(45) F.O 195/1805, Jeddah, July 20, 1893.
F.O 195/1805, Jeddah, August 25, 1893.

(46) F.O 195/1805, Jeddah, July 19, 1893.

(47) F.O 195/1805, Jeddah, July 21, 1893.

(48) F.O 195/1805, Jeddah, July 21, 1893.
F.O 195/1805, Jeddah, July 23, 1893.
F.O 195/1805, Jeddah, July 24, 1893.
F.O 195/1805, Jeddah, July 27, 1893.

(49) F.O 195/1805, Jeddah, July 29, 1893.

(50) F.O 195/1805, Jeddah, July 27, 1893.

(51) F.O 195/1805, Taief, July 29, 1893.
F.O 195/1805, Jeddah, August 25, 1893.

(52) F.O 195/1805, Jeddah, August 25, 1893.

(53) F.O 195/1805, Jeddah, July 29, 1893.
F.O 195/1805, Jeddah, August 25, 1893.

(54) F.O 195/1805, Taief, July 29, 1893.

(55) F.O 195/1805, Taief, July 30, 1893.

(56) Ottoman Archives, Prime Minister's, Istanbul, Yee Department, Number (36), Paper (372), Envelop (141), Box (13) Copy of Telegraph From Vali of Hijaz to Vezir-I Azam, 20/4/1310.
Ibid, Telegraph From Vezir-I Azam to Vali of Hijaz, 23/4/1310.
جولدن صاري يلدز: المرجع السابق، ص 102.

(57) F.O 195/1805, Taief, July 30, 1893.

(58) F.O 195/1805, Jeddah, August 1, 1893.
F.O 195/1805, Jeddah, August 25, 1893.

(59) F.O 195/1805, Jeddah, August 1, 1893.
F.O 195/1805, Jeddah, August 11, 1893.
F.O 195/1805, Jeddah, August 25, 1893.

(60) F.O 195/1805, Jeddah, August 25, 1893.

(61) Ibid, August 25, 1893.

(62) إبراهيم رفعت باشا، المرجع السابق، ج2، ص 81-83.
عبدالفتاح حسن رواه المكي، المرجع السابق، ص 398-399.
أحمد السباعي، المرجع السابق، ج2، ص 556-557.

(63) الشريف عبدالمطلب بن غالب بن مساعد آل زيد: من أمراء مكة المكرمة (1794-1885م/1209-1303هـ) ولى إمارتها لثلاث فترات: الأولى عام (1828م/1243هـ) وعزل بعد خمسة اشهر، الثانية عام (1851م/1267هـ) واستمر بها حتى عام (1856م/1272هـ) حيث عزل بسبب تأييده لثورة أهالي مكة المكرمة ضد الدولة العثمانية بسبب منع تجارة الرقيق، والثالثة في عام (1880م/1298هـ) وعزل بسبب اتهام غير صحيح بتعاونه مع بريطانيا عام (1882م/1300هـ).
إسماعيل حقي جارشلي، المرجع السابق، ص 211-222.
Buzpinar, S. T: **Vying for Power and Influence in The Hijaz: Ottoman Rule, The Last Emirate of Abdulmuttalib and The British (1880-1882).**
The Muslim World, 2005, Volume 95, P1.

(64) جميل باشا: كان والياً على الحجاز وشيخاً للحرم في عام (1886م/1304هـ).
حجاز ولايتي، حجاز ولايتي سالنامة سي، سنة 1306هـ، المرجع السابق، ص 131.
عبدالله محمد الغازي، إفادة الانام بذكر بلد الله الحرام مع تعليقه المسمى باتمام الكلام، تحقيق عبدالملك ابن دهيش، مكة المكرمة، 2009م، ج 4، ص 133.

(65) F.O 195/1805, Jeddah, November 21, 1893.

(66) F.O 195/1805, Jeddah, December 1, 1893.

(67) إبراهيم رفعت باشا، المرجع السابق، ج2، ص 275-277.

(68) السلطان عبدالحميد الثاني تولى السلطنة (1876-1909م/1293-1327هـ) وأطماع الدول الأوربية قد بلغت أوجها وعدَّ نفسه مسؤولاً عن مواجهة هذه الأطماع وإيجاد حل لمشكلتها واتخذ من حركة الجامعة الإسلامية سلاحاً أيديولوجياً لمقاومة الأطماع الأوربية.
مصطفى، أحمد عبدالرحيم: في أصول التاريخ العثماني، بيروت، 1998م، ص 247-254.
عبدالحميد، السلطان: مذكرات، تقديم وترجمة محمد حرب، دمشق، 1991م، ص 147-148.

(69) F.O 195/1847, Jeddah, April 7, 1894.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة: Unpublished Documents

دار السجلات البريطانية العامة: Public Record Office (P.R.O)

F.O 195/1805، 1314 ، 1482 ، 1767 ، 1847.

إرشيف رئاسة الوزراء باستانبول: Ottoman Archives, Prime Minister's, Istanbul, Yee :372/36 ، I.TAL،5/62.

ثانياً: المصادر:

(أ) باللغة العربية:

رفعت باشا ،إبراهيم: مراة الحرمين، القاهرة، 1925م ، جزءان.

دحلان، أحمد زيني: خلاصة الكلام في أمراء البلد الحرام، القاهرة، 1305هـ .

الغازي، عبدالله محمد: إفادة الانام بذكر بلد الله الحرام مع تعليقه المسمى باتمام الكلام، تحقيق عبدالملك ابن دهيش، مكة المكرمة، 2009م،سبعة اجزاء.

(ب) باللغة التركية:

حجاز ولايتي سالنامة سي، سنة 1306هـ، دفعة4، مكة المكرمة، 1306هـ.

ثالثاً: المراجع:

(أ) باللغة العربية:

السباعي، أحمد: تاريخ مكة دراسات في السياسة والعلم والاجتماع والعمران، مكة المكرمة، 1999م، جزءان.

الشعفي، محمد بن سعيد: التجارة الخارجية لمدينة جدة في العهد العثماني 1840-1916م، الرياض، 2007م.

صابان، سهيل: مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الإرشيف العثماني، الرياض، 2004م.

الصواف، فائق بك: العلاقات بين الدولة العثمانية وإقليم الحجاز في الفترة من 1293-1334هـ (1876-1916م)، القاهرة، 1978م.

فهيم، محمد علي: ملامح النشاط الاجتماعي في مكة المكرمة في القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي، القاهرة، 2009م.

مصطفى، أحمد عبدالرحيم: في أصول التاريخ العثماني، بيروت ، 1418هـ/1998م.

مغربي، محمد علي: أعلام الحجاز في القرن الرابع عشر والخامس عشر الهجري، الطبعة الأولى جدة1414هـ، أربعة أجزاء.

المكي، عبدالفتاح حسن رواه: تاريخ أمراء البلد الحرام عبر عصور الإسلام، الطائف، 1986م.

الأنصاري، عبدالقدوس: موسوعة تاريخ مدينة جدة، الطبعة الثانية، القاهرة،1982م، **المجلد الأول.**

(ب) المترجمة للعربية:

أوكسنولد، وليم: الدين والمجتمع والدولة في جزيرة العرب الحجاز تحت الحكم العثماني 1840-1908م، ترجمة د.عبدالرحمن سعد العرابي، جدة،2010م.

جارشلي، إسماعيل حقي: أشراف مكة وأمراؤها في العهد العثماني، ترجمة خليل علي مراد، بيروت، 2003م.

دى غوري، جيرالد: حكام مكة، ترجمة محمد شهاب، مراجعة محمد سويد، القاهرة2000م.

عبدالحميد، السلطان: مذكرات، تقديم وترجمة محمد حرب، دمشق، 1991م.

فاروقي، ثريا: حجاج وسلاطين الحج أيام العثمانيين، ترجمة ابو بكر باقادر، بيروت،2010م.

هورخرونيه، سنوك: صفحات من تاريخ مكة، ترجمة علي عودة الشيوخ، تعليق محمد السرياني ومعراج مرزا، الرياض ، 1999م،

جزءان.

يلدز، جولدن صاري: الحجر الصحي في الحجاز 1865-1914م، ترجمة عبدالرزاق بركات، الرياض، 2001م.

(ج) المراجع الاجنبية:

AL-Amr, Saleh Muhammad: The Hijaz Under Ottoman Rule 1869-1814 Ottoman Vali, The Sharif of Mecca, and The Growth of British Influence, Riyad University, 1978.

(د) الدوريـــــات الاجنبية:

Buzpinar, S. T: Vying for Power and Influence in The Hijaz: Ottoman Rule, The Last Emirate of Abdulmuttalib and The British (1880-1882) The Muslim World, 2005, Volume 95.